٦ مبادئ و ٥ أهداف للاستراتيجية الوطنية الثالثة

التصدى للفساد فى أوقات الطوارئ والأزمات

وكيل د/ محمد سلامة
رئيس التحرير

اثناء انعقاد أحد ورش العمل التى ضمت أعضاء هيئة التدريس والخبراء بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد تطرقت المناقشات إلى ما تم اتخاذه من إجراءات استثنائية لاستمرار العملية التدريبية بالأكاديمية فى ظل جائحة كورونا وهل هناك مدعاه لاستمرارها خلال الفترة القادمة.. وتوسعت المناقشات لمحاولة الإجابة عن عدد من الأسئلة ...فهل تتأثر إجراءات مكافحة الفساد بسبب الظروف الاستثنائية؟ وكذلك اعمال تنفيذ استراتيجيات الدولة المصرية؟، وما مدى تأثر نتائج تحقيق أهداف التنمية المرجوة فى عديد المجالات خلال الفترة مقارنة بالفترة التى كانت قبل الجائحة؟، وهل يفترض ان يتم وضع هذه الاستراتيجيات وأسلوب تنفيذها باعتبار «اعتيادية» الظروف المحيطة بها وكونها مهيئة للتنفيذ وفى أجواء سياسية واقتصادية واجتماعية مستقرة؟.

الظروف الاعتيادية الجديدة (The new normal)

وقد جاء الجواب مفاجئا الا أنه يحمل الكثير من الحقيقة...أن بناء الاستراتيجيات وتنفيذها لابد وان يفترض أن اجوائها المحيطة استثنائية تموج بالأزمات والظروف الطارئة وهى نظرة ليست متشائمة.. أو تعسة انهزامية...بل هى نظرة واقعية ملموسة ولذلك يجب أن يتم وضع الأهداف وآليات تنفيذ الاستراتيجيات وفق ما يعرف بالظروف الاعتيادية الجديدة (The new normal) وقد أتضح ذلك من خلال التعامل مع الظروف المحيطة بالإصابة وانتشار جائحة كورونا (corona pandemic) سواء من خلال ما واجهته الإجراءات الصحية والوقائية المتخذة للتصدى للأزمة او تأثيراتها على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول والتى امتدت للجوانب الحياتية لمختلف الفئات داخل المجتمعات وأثرت على العلاقات الشخصية والظروف المعيشية لهم وكذلك الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها السياسية والاقتصادية التى ألقت بظلالها على مختلف دول العالم بشكل مباشر وغير مباشر فأصبحت فكرة وضع سيناريوهات مختلفة لمواجهة الازمات أثناء تنفيذ الاليات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ليست أمراً استثنائياً يتم اتخاذه عند وقوعها وانما أمراً وجودياً معاصراً وملموساً.

إعلان شرم الشيخ (Sharm El-Sheikh Declaration)

تنبهت مصر كدولة طرف فى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك أثناء عقد مؤتمر الدورة التاسعة للدول الأطراف بالاتفاقية خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١ بمدينة شرم الشيخ وبمناسبة رئاستها للدورة أيضاً حيث تبنت إلى جانب ١٢ دولة أخرى ما يعرف بإعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته فى أوقات الطوارئ والتصدى للأزمات والتعافى منها حيث استند الإعلان على خطورة ما يطرحه الفساد من مشاغل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها وتعريض التنمية المستدامة للخطر وأهمية الالتزام المشترك للعمل بفاعلية على التصدى للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية الى منع الفساد وتعزيز التعاون الدولى من خلال العديد من الإجراءات ومنها:

- منع التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات المنهوبة وإعادتها تفعيلا لبنود الاتفاقية بما يسهم فى تعبئة الموارد بفاعلية والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- أهمية معالجة التحديات والحواجز الدولية ويقصد بها التدابير التى تعوق هذا التعاون وتخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى حيث أن التعاون الدولى هو جزء لا يتجزأ من إجراءات التعافى من آثار الأزمات.
- التصدى لحالات الطوارئ والأزمات العالمية بما فى ذلك الحالة الناشئة عن جائحة كورونا وآثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من آثار وانعكاس ذلك على سيادة القانون وظهور التمييز بما ينعكس على تنفيذ إجراءات تنفيذ الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احد لتحقيق أفضل جهود للتنمية.
- دعم الجهود الإغاثية اقتصادياً وصحياً لتضييق فرص انتشار الفساد وعدم عرقلة جهود التصدى والتعافى من الطوارئ والأزمات.
- الحيلولة دون انتهاز الموظفين العموميين مراكزهم الوظيفية ونفوذهم أو المعلومات التى يطلعون عليها بحكم عملهم للانتفاع منها فى الاثراء من خلال شراء الأدوية أو المستلزمات الخاصة بمواجهة الظروف الطارئة سواء فى حالات التخصيص أو التوزيع أو الإدارة مع الالتزام بالكشف عن تضارب المصالح المحتمل.

وقد استمرت الجهود المصرية فى هذا المجال أثناء حضور السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية - رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والوفد المصرى أعمال اجتماعات مجموعات عمل الاتفاقية والمعنية باسترداد الموجودات، تعزيز التعاون الدولى واستعراض تنفيذ الاتفاقية

ورش عمل حول مكافحة الفساد فى الطوارئ والأزمات

أصبحت فكرة وضع سيناريوهات مختلفة لمواجهة الازمات أثناء تنفيذ الاليات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ليست أمراً استثنائياً يتم اتخاذه عند وقوعها وانما أمراً وجودياً معاصراً وملموساً

الجلسة الافتتاحية لورش عمل الخبراء الحكوميين بالأكاديمية

الأممية وذلك خلال الفترة من ٧ إلى ١١ نوفمبر بفيينا حيث ناقشت مجموعات العمل آلية تعزيز التعاون الدولى وتبادل المعلومات والخبرات المكتسبة والجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية ومناقشة الممارسات الناجحة وتحديات تنفيذ إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته فى أوقات الأزمات والطوارئ والتعافى منه وتضمنت الجلسات قيام هيئة الرقابة الإدارية باستعراض أهمية وأسباب تبنى مصر إعلان شرم الشيخ وقد شارك مصر فى استعراض جهودها فى تنفيذ إعلان شرم الشيخ وفود الولايات المتحدة واستراليا والبرازيل وايطاليا ورومانيا والبنك الدولى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وانتهت أعمال الجلسة الختامية باعتماد تقارير مجموعات العمل المختلفة.

عقد الاجتماع الدولى للخبراء الحكوميين بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

احتضنت الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد إجتماعاً دولياً ضم الخبراء الحكوميين خلال الفترة من ١٢ -١٣ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر الاكاديمية بحضور السيد الوزير عمرو عادل، رئيس هيئة الرقابة الإدارية، السيدة بريدجيت ستروبل شو، رئيس الفرع المعنى بالفساد والجرائم الاقتصادية لدى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وممثلى ٣٠ دولة والعديد من المنظمات الدولية والخبراء الدوليين الى جانب قيادات وأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية وذلك بناءً على قيام مؤتمر الدورة التاسعة بالدعوة لاجتماع الخبراء الحكومى الدولى المفتوح للمشاركة فى تعزيز التعاون الدولى وأن يقوم بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بجمع وتحليل المعلومات التى توفرها الدول الأطراف حول أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولى حيث اختتم الاجتماع بإعداد وثيقة أوّلية منبثقة عن تقارير الخبراء خلال الجلسات الجانبية، والتى تتكوّن من ٥ أجزاء تشمل الملاحظات العامة، تحديد القيود القانونية والمؤسسية والتغلّب عليها، قياس فعالية الإطار المحلى للتعاون فى مواجهة أوقات الطوارئ والتعافى من الأزمات، التعاون الدولى كأداة للتصدى للفساد فى أوقات الأزمات، آليات مناقشة مخاطر الفساد على المساعدات المالية الدولية ومتعددة الأطراف.

إطلاق المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠

واكبت هيئة الرقابة الإدارية الاحتفال باليوم العالمى لمكافحة الفساد بعقد فاعلية لإطلاق المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠ برعاية السيد رئيس الجمهورية وفى حضور السيد رئيس الوزراء و عدد من كبار المسؤولين بالدولة حيث تم عقد حلقة نقاشية ضمت عدد من القيادات والمختصين بالاجهزة القضائية والتنفيذية والإدارية وتم استعراض الأهداف الرئيسية الخمسة للاستراتيجية.

احتضنت الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد إجتماعاً دولياً ضم الخبراء الحكوميين خلال الفترة من ١٢ -١٣ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر الاكاديمية بحضور السيد الوزير عمرو عادل، رئيس هيئة الرقابة الإدارية، السيدة بريدجيت ستروبل شو، رئيس الفرع المعنى بالفساد والجرائم الاقتصادية لدى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وممثلى ٣٠ دولة والعديد من المنظمات الدولية والخبراء الدوليين

قام منهج إعداد الاستراتيجية وموجهاتها بالاستناد لإعدادها على أربعة مراحل التحضيرية والخاصة بالتقييم والتحليل ثم الصياغة انتهاء بالإطلاق.

استندت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠ على ستة مبادئ رئيسية هى النزاهة، الشفافية، المشاركة، سيادة القانون، المساواة، المساءلة.

ووضعت ستة أهداف للاستراتيجية فى نسختها الثالثة وهي:

- جهاز إدارى كفء وفعال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر.
- بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة.
- جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون.
- مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته.
- تعاون دولى وإقليمى فعال فى مكافحة الفساد.

وفى ذات الاطار واستكمالا للدور التوعوى والتثقيفى الذى تشكله وتدعمه الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد الذراع التدريبى لهيئة الرقابة الإدارية تم عقد عدد من الفاعليات والاحتفاليات فى ١٦ محافظة بالتعاون مع السادة المحافظين ورؤساء الجامعات وفى حضورهم بالإضافة لاعضاء هيئة التدريس والطلبة وعرض أنشتطهم الداعمة لمكافحة الفساد بما يعبر أننا جميعاً متحدون على مكافحة الفساد.

كلمة أخيرة

فى ظل الحروب والأزمات والطوارئ تذكروا أن «مصر» أقدم وأمضى وأعمق حضارات التاريخ ... وهى كذلك ودوماً بإرادتكم وبكم ولكم....